

Distr.: General
30 November 2022
Arabic
Original: English



بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يغطي هذا التقرير، المقدم عملاً بالفقرة 55 من قرار مجلس الأمن 2612 (2021)، التطورات التي شهدتها جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من 17 أيلول/سبتمبر إلى 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2022. ويبين التقرير التقدم المحرز والتحديات في تنفيذ ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ثانيا - التطورات السياسية

2 - اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بانعقاد الدورة البرلمانية المكرسة لمسائل الميزانية، وبالأعمال التحضيرية للانتخابات والجهود الرامية إلى معالجة انعدام الأمن في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية في ظل تصاعد التوترات بين كينشاسا وكينغالي.

3 - ففي 1 تشرين الثاني/نوفمبر، أعلنت الجمعية الوطنية قبول مشروع قانون المالية لعام 2023 وأحالته إلى اللجنة الدائمة للاقتصاد والمالية في مجلس النواب لإجراء تعديلاته النهائية. ويُرصد في ميزانية عام 2023، البالغة 14,5 بليون دولار، بزيادة قدرها 32,6 في المائة مقارنة بعام 2022، ومبلغا قدره 405 ملايين دولار للعمليات الانتخابية وتشغيل اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، ومبلغا قدره 1,5 مليون دولار لبرنامج نزع السلاح والتسريح وتعافي المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار فيها، ومبلغا قدره 441 مليون دولار لبرنامج التنمية في الأقاليم البالغ عدده 145 إقليمًا. ودرس البرلمان أيضا قانون البرمجة العسكرية للفترة 2022-2025. وفي 10 تشرين الثاني/نوفمبر، مددت الجمعية الوطنية حالة الحصار في مقاطعتي كيفو الشمالية وإيتوري لمدة خمسة عشر يوما للمرة السادسة والثلاثين، ثم ممددها مجلس الشيوخ بدوره في 14 تشرين الثاني/نوفمبر.

4 - وفي 21 تشرين الأول/أكتوبر، بدأت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات تنفيذ حملة للتوعية والتحسيس في كينشاسا استباقا لتسجيل الناخبين المقرر أن يبدأ في كانون الأول/ديسمبر 2022، بمرحلة



تجريبية تشمل المغتربين الكونغوليين في بلجيكا، وجنوب أفريقيا، وفرنسا، وكندا، والولايات المتحدة الأمريكية. وطلبت الكنيستان الكاثوليكية والبروتستانتية معا اعتماد 600 مراقب لفترة طويلة. وعقدت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، في 24 أيلول/سبتمبر، اجتماعها الثاني للإطار التشاوري مع الأحزاب السياسية، مع التركيز على تنفيذ قانون الانتخابات الجديد ومراجعة سجل الناخبين. وفي 31 تشرين الأول/أكتوبر، تلقت اللجنة حوالي 1,7 مليون بطاقة ناخب وغيرها من الإمدادات اللوجستية لتدريب موظفيها.

5 - وفي أعقاب استئناف حركة 23 مارس هجماتها على القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في 20 تشرين الأول/أكتوبر، ثم الاستيلاء على كيوانجا وروتشورو في 29 تشرين الأول/أكتوبر، ازدادت التوترات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، حيث اتهمت السلطات الكونغولية رواندا بتقديم الدعم لتلك الجماعة المسلحة. وطردت جمهورية الكونغو الديمقراطية السفير الرواندي، في 29 تشرين الأول/أكتوبر، وقررت تقييد دخول الروانديين إلى البلد وتعزيز القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، مع إعادة تأكيد التزام كينشاسا بعمليتي نيروبي ولواندا. ورحب أعضاء الأغلبية البرلمانية من اتحاد الأمة المقدس وتكتل "معا من أجل التغيير" واتحاد الأمة المقدس بذلك القرار ودعوا إلى طرد السفير الأوغندي بسبب دعم بلده المدعى به لحركة 23 مارس. وفي 30 تشرين الأول/أكتوبر، أبلغت الحكومة الرواندية بأن قوات الأمن الرواندية على الحدود الكونغولية قد وضعت في حالة تأهب قصوى. وفي 8 تشرين الثاني/نوفمبر، أعلنت الجمعية الوطنية الكونغولية حركة 23 مارس جماعة إرهابية واعتمدت توصية تحظر المفاوضات مع أعضاء الجماعة المسلحة وإدماج عناصرها في قوات الدفاع والأمن الوطنية.

6 - وفي 3 تشرين الثاني/نوفمبر، دعا رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، فيليكس تشيسيكودي، في خطاب إلى الأمة، الشباب الكونغولي إلى التطوع للخدمة في الجيش وشجع على إنشاء جماعات أمن أهلية لتكملة الجهود العسكرية ضد حركة 23 مارس. وأندز أيضا بعقوبات صارمة تُطبّق في حال ارتكاب الوصم وكراهية الأجانب وخطاب الكراهية في حق السكان الناطقين باللغة الرواندية. والتقى الرئيس تشيسيكودي، في 4 تشرين الثاني/نوفمبر، بوفد طائفة التوتسي الكونغوليين ثم بوفد طائفة الهوتو الكونغوليين في 10 تشرين الثاني/نوفمبر، فأكد التزامه بضمان أن يعيش جميع الكونغوليين في تماسك سلمي دون تمييز.

7 - ونددت حكومة رواندا، في 7 تشرين الثاني/نوفمبر، بانتهاك طائرة مقاتلة كونغولية المجال الجوي الرواندي، وهو ما اعترفت به السلطات الكونغولية باعتباره أمرا غير مقصود. وفي 19 تشرين الثاني/نوفمبر، أفيّد بأن شخصا يرتدي زيا عسكريا عبر الحدود الكونغولية في غوما وأن قوة الدفاع الرواندية أطلقت النار عليه وقتلته، مما استدعى إجراء الآلية المشتركة الموسعة تحقيقا في الحادث.

8 - واستمر بذل الجهود الدبلوماسية لتخفيف حدة التوترات. ففي 20 أيلول/سبتمبر، في نيويورك، على هامش الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة، يسر الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، عقد اجتماع لدعم عملية لواندا بين الرئيس تشيسيكودي ورئيس رواندا، بول كاغامي، اللذين تعهدا بالتعاون ابتغاء إنهاء أنشطة حركة 23 مارس. وفي 13 تشرين الأول/أكتوبر، اجتمع وزير العلاقات الخارجية لأنغولا، تيتي أنطونيو، مع الرئيس تشيسيكودي في كينشاسا وقدم الفريق جواو ناسوني من أنغولا، بصفة رئيس آلية التحقق المخصصة بموجب خريطة طريق لواندا. وفي 29 و 30 تشرين الأول/أكتوبر، أجرى الأمين العام مناقشات منفصلة مع رؤساء دول أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وكينيا، وكذلك مع رئيس دولة السنغال بصفته رئيس الاتحاد الأفريقي، للدعوة إلى وقف التصعيد فورا وإعادة تأكيد دعم الأمم المتحدة لتنفيذ عمليتي لواندا ونيروبي.

9 - وفي لواندا، في 5 تشرين الثاني/نوفمبر، قرر وزراء خارجية أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا تسريع تنفيذ خريطة طريق لواندا. وفي 9 تشرين الثاني/نوفمبر، نُشر أعضاء آلية التحقق المخصصة في غوما. واجتمع رئيس أنغولا، جواو لورنسو، مع الرئيس كاغامي في كيجالي في 11 تشرين الثاني/نوفمبر، ثم مع الرئيس تشيسيكودي في كينشاسا في 12 تشرين الثاني/نوفمبر.

10 - وفي 7 تشرين الثاني/نوفمبر، على هامش الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، في شرم الشيخ، بمصر، اتفق رؤساء بوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا وكينيا، ورئيس وزراء جمهورية الكونغو الديمقراطية، جان - ميشيل ساما لوكوندي، والأمين العام لجماعة شرق أفريقيا، بيتر ماثوكي، على تعيين مستشار تقني من كل دولة شريكة لتقديم الدعم لميسر عملية نيروبي، وشجعوا على تنفيذ عملية نيروبي على نحو متسق مع خريطة طريق لواندا، وأكدوا من جديد الحاجة إلى التنسيق والتآزر بين البعثة والقوة الإقليمية التابعة لجماعة شرق أفريقيا. وفي 8 تشرين الثاني/نوفمبر، اجتمع رؤساء الأركان العامة للقوات العسكرية في جماعة شرق أفريقيا في بوجومبورا، بوروندي، لمناقشة نشر القوة الإقليمية. وحضر الاجتماع قائدُ قوة البعثة بغرض مناقشة آليات التنسيق المحتملة.

11 - وفي الفترة من 13 إلى 15 تشرين الثاني/نوفمبر، قام رئيس كينيا آنذاك، أوهورو كينياتا، بصفته ميسر عملية نيروبي التي تقودها جماعة شرق أفريقيا، بزيارة كل من كينشاسا وغوما، كما التقى بالرئيس تشيسيكودي وأجرى مشاورات مع الأطراف المعنية بعملية نيروبي. وقدمت البعثة، خلال زيارته، الدعم للأعمال التحضيرية للجولة الثالثة من مشاورات عملية نيروبي، المقرر أن تبدأ في 27 تشرين الثاني/نوفمبر. وفي أعقاب زيارة الرئيس، أصدرت قنصلية كينيا في غوما بياناً أعربت فيه عن أسفها لتردي الحالة الإنسانية واستمرار القتال، مشيرة إلى أن حركة 23 مارس لم تحترم شروط اجتماعات نيروبي، ودعت الأطراف إلى احترام التزاماتها والمجتمع الدولي وجميع الشركاء إلى الاستجابة بشكل عاجل للحالة الإنسانية. وفي 18 تشرين الثاني/نوفمبر، أجرى السيد كينياتا محادثات هاتفية منفصلة مع رؤساء بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا.

12 - وفي 23 تشرين الثاني/نوفمبر، عقد الرئيس لورنسو مؤتمر قمة مصغراً في لواندا حضره الرئيس تشيسيكودي، ورئيس بوروندي، إيفاريسنت ندايشيمي، بصفته رئيس جماعة شرق أفريقيا، والسيد كينياتا. ومثل رواندا وزير خارجيتها. وحضر الاجتماع أيضاً الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي ورئيس مكتب الاتصال التابع للاتحاد الأفريقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى جانب الأمين التنفيذي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. واتفق المشاركون في مؤتمر القمة المصغر على تدابير لمعالجة الحالة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما يشمل وضع جدول زمني لتنفيذ الإجراءات ذات الأولوية لتحقيق وقف الأعمال العدائية والانسحاب الفوري لحركة 23 مارس من المحليات المحتلة، وعلى تنسيق الجهود في إطار عمليتي لواندا ونيروبي.

13 - واستمر تشغيل القوة الإقليمية التابعة لجماعة شرق أفريقيا بإنشاء مقر قيادتها في 5 تشرين الثاني/نوفمبر، وبدء نشر كتيبة كينية إلى غوما في 18 تشرين الثاني/نوفمبر. وواصل أفراد قوات الدفاع الوطني البوروندية القيام بعمليات في مقاطعة كيفو الجنوبية في إطار القوة الإقليمية، بينما واصلت قوات الدفاع الشعبية الأوغندية القيام بعمليات في مقاطعتي كيفو الشمالية وإيتوري بموجب اتفاقات ثنائية جُددت في 20 أيلول/سبتمبر. وفي 18 تشرين الثاني/نوفمبر، أعلنت قوات الدفاع الشعبية الأوغندية نشر كتيبة واحدة في إطار القوة الإقليمية التابعة لجماعة شرق أفريقيا.

14 - وفي 5 تشرين الأول/أكتوبر، اجتمع الرئيس تشيسيكودي في كينشاسا مع محافظي مقاطعات ماي - ندومبي وكويلو وكوانغو لمعالجة نزاع قبلي بين قبيلة التيكي وقبائل أخرى، وخاصة قبيلة الياكا، في إقليم كواموث في مقاطعة ماي - ندومبي. وأنشأت الحكومة بعد ذلك ثلاث لجان فرعية تتألف من نواب وطنيين ومحليين، وخبراء من وزارات المقاطعات وزعماء دينيين. وفي 20 تشرين الأول/أكتوبر، قدم الكاردينال فريدولين أمبونغو إلى رئيس الوزراء ساما لوكوندي نتائج بعثة لتقصي الحقائق قادها الكاردينال إلى مقاطعة ماي - ندومبي، وحذر من وجود خطر يتمثل في اتساع نطاق النزاع ليشمل مناطق أخرى، بما فيها كينشاسا.

ثالثا - الحالة الأمنية

15 - اتسمت الحالة الأمنية باستمرار العنف المرتكب غالبا على يد التعاونية من أجل تنمية الكونغو، وجماعة زائير، والقوات الديمقراطية المتحالفة، وحركة 23 مارس في مقاطعتي إيتوري وكيفو الشمالية، رغم استمرار تنفيذ حالة الحصار في المقاطعتين. وفي مقاطعة كيفو الجنوبية، واصلت جماعات ماي - ماي مهاجمة المدنيين. وفي 30 أيلول/سبتمبر، هاجمت ميليشيا تويروانيهو قاعدة البعثة في مينيمبوي، مما أسفر عن مقتل أحد أفراد حفظ السلام.

ألف - مقاطعة إيتوري

16 - ظلت الحالة الأمنية في مقاطعة إيتوري متقلبة. ففي الفترة بين 17 أيلول/سبتمبر و 17 تشرين الثاني/نوفمبر، سجل 47 حادثا أمنيا ضلعت فيها جماعات مسلحة. وأفيدَ عن مقتل 81 مدنيا، من بينهم ثماني نساء وأربعة أطفال على الأقل، كما أفيَدَ عن اختطاف ما لا يقل عن تسعة وأربعين مدنيا، من بينهم سبع نساء. وأسهمت إعادة نشر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في منطقة بُتي نور بمقاطعة كيفو الشمالية تصديا للتهديد الذي تشكله حركة 23 مارس في استمرار انعدام الأمن في مقاطعة إيتوري.

17 - وفي منطقة مونغبوالو في إقليم دجوغو الغربي، استمر الاشتباك بين ميليشيات التعاونية من أجل تنمية الكونغو وجماعة زائير، وواصلت الجماعتان ارتكاب أعمال العنف ضد المدنيين لتأكيد السيطرة على مواقع التعدين غير القانوني. وشنت القوات الديمقراطية المتحالفة هجمات متعددة في إقليمي مامباسا الشرقي وإبرومو الغربي، وكذلك إقليم إبرومو الشرقي، حيث اشتبكت تلك الجماعة مع قوات الدفاع الشعبية الأوغندية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

18 - وفي 14 تشرين الأول/أكتوبر، أدت جماعة جديدة للدفاع عن النفس، هي جماعة شينا - يا - تونا، التي أفيَدَ بأنها مرتبطة بقبيلة ليسسي، إلى تأجيج التوترات القبلية في منطقة كوماندا بقتل 17 مدنيا من قبيلة الناندي. وفي الجزء الشرقي من إقليم دجوغو، احترمت فصائل التعاونية من أجل تنمية الكونغو عامة الالتزام الذي قطعته على نفسها في حزيران/يونيه بوقف الأعمال العدائية، كما يتضح من وقوع عدد قليل نسبيا من الحوادث. ومع ذلك، استمر تسجيل عمليات ابتزاز ومضايقة للمدنيين وعمليات نهب على طول ساحل بحيرة ألبرت.

19 - وتحسنت العلاقات بين قبيلتي الليندو وألور، حيث واصلت حكومة المقاطعة والبعثة تيسير الحوار داخل القبائل وفيما بينها. ونتيجة لذلك، لم تسجل أي حوادث في إقليم ماهاغي خلال الفترة قيد الاستعراض.

باء - مقاطعة كيفو الشمالية

20 - في منطقة غران نور، في الفترة بين 17 أيلول/سبتمبر و 17 تشرين الثاني/نوفمبر، سجلت 109 حوادث أمنية ضلعت فيها جماعات مسلحة. وشنت القوات الديمقراطية المتحالفة ما لا يقل عن 31 هجوما، قتل فيها ما لا يقل عن 98 مدنيا، منهم 10 نساء.

21 - وعلى الرغم من تمديد العمليات الهجومية الكونغولية والأوغندية المشتركة، فقد اتسع النطاق الجغرافي لعنف القوات الديمقراطية المتحالفة، مما تسبب في انتشار العنف على نطاق واسع ضد المدنيين على خلفية النقص الكبير في قوات الأمن منذ إعادة نشرها إلى إقليم روتشورو. وفي 1 تشرين الأول/أكتوبر، قتل الزعيم السابق لجماعة إيسالي - فوهوفي على أيدي مهاجمين مجهولين في بوساليا، بمشخة باشو. وفي 3 تشرين الأول/أكتوبر، انفجر جهاز متفجر يدوي الصنع في بوتيمبو، مما أدى إلى جرح 12 مدنيا، من بينهم ثمانية أطفال (جميعهم فتيان). وأعلن تنظيم الدولة الإسلامية - ولاية وسط أفريقيا مسؤوليته عن التفجير.

22 - واستمر تدهور الحالة في إقليمي بوتيمبو ولوييرو، مع تزايد مستويات نشاط جماعات ماي - ماي. وتجددت الاشتباكات أيضا بين الجماعات المسلحة في إقليم ماسيسي، مما هدد المدنيين.

23 - وفي منطقة بتي نور، سجل 113 حادثا أمنيا ضلعت فيها جماعات مسلحة، وقتل فيها 102 من المدنيين وجرح 109 آخرون. وفي 20 تشرين الأول/أكتوبر، شنت حركة 23 مارس هجمات على مواقع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في سومييا ونتاموغينغا بإقليم روتشورو، ووسعت نطاق سيطرتها على أجزاء من الإقليم، وعلى مواقع على طول الطريق الوطنية رقم 2، وفي بلدة بوناغانا على الحدود الكونغولية - الأوغندية. وأقامت الحركة إدارة موازية في جومبا وفرضت فيها ضرائب على السكان. وحتى 17 تشرين الثاني/نوفمبر، كانت حركة 23 مارس قد سيطرت على مناطق كيوانجا وكيبومبا وتونغو وجسر ماينغا ومحليات إقليم روتشورو، واشتبكت مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في إقليم نيراغونغو وتحركت جنوبا نحو غوما. وفي إقليم ماسيسي، نزع المئات من الأسر جراء استئناف الاشتباكات في أيلول/سبتمبر بين الجماعات المسلحة المتناحرة بغرض السيطرة على مواقع التعدين وفرض ضرائب غير قانونية، والتي شاركت فيها أساسا جماعتا تحالف الوطنيين من أجل كونغو حر وذي سيادة وقصيل مابينزي من جماعة ندوما للدفاع عن الكونغو - فصيل التجديد، وهما الجماعتان التابعتان لجماعات ماي - ماي.

جيم - مقاطعتا كيفو الجنوبية ومانيمبا

24 - في مقاطعة كيفو الجنوبية، واصلت الجماعات المسلحة الأجنبية والمحلية مهاجمة المدنيين وقوات الأمن، ولا سيما في أقاليم فيزي وموينغا وأوفيرا. وفي الفترة بين 17 أيلول/سبتمبر و 18 تشرين الثاني/نوفمبر، سجل 201 حادثا أمني قُتل فيها 44 مدنيا، منهم خمس نساء على الأقل، وجرح 22 آخرون. واستمرت العمليات الكونغولية - البوروندية المشتركة، حيث انتقلت جنوبا إلى مناطق بيجومبو وميكينغي ومينيمبوي. وفي 23 تشرين الأول/أكتوبر، اشتبكت القوات الكونغولية - البوروندية مع الجماعة المسلحة البوروندية قوات التحرير الوطنية، مما أسفر عن قتل ثلاثة من مقاتلي الجماعة.

25 - ويتقدم العمليات الهجومية الكونغولية والبوروندية، عززت جماعة تويرانيهو المسلحة سيطرتها على مينيمبوي. وبدأ أفراد تربطهم صلات بجماعة تويرانيهو في عرقله الوصول إلى قاعدة البعثة في مينيمبوي احتجاجا على دور البعثة في تيسير نزع سلاح عناصر سابقة في جماعة تويرانيهو وتسريحها طوعا. وفي

30 أيلول/سبتمبر، أوهم ستة مشتبه بهم من جماعة توبروانيهو باستسلامهم في قاعدة مينيموي، ثم فتحوا النار على أفراد عسكريين تابعين للبعثة وقتلوا أحد أفراد حفظ السلام. وردا على ذلك، عززت القاعدة بقوات الاحتياط، التي صدت هجوما ثانيا شنته في 5 تشرين الأول/أكتوبر جماعة اشتهب في كونها جماعة توبروانيهو.

26 - وفي قطاع لولينجي في إقليم فيزي، استمر القتال المتكرر بين جماعة توبروانيهو وفصيل بيلوز بيشامبوكي التابع لجماعات ماي - ماي، حيث وقعت اشتباكات في 5 تشرين الأول/أكتوبر في بيغارارا أدت إلى نزوح أكثر من 1 000 أسرة. وواصلت جماعات ماي - ماي أيضا تعريض المدنيين للخطر في إقليم فيزي على طول المناطق المتاخمة لمقاطعتي مانبيما وتجانيقا. وعلاوة على ذلك، واصل فصلا ياكوتوما وبيلوز بيشامبوكي الاشتباك بغرض السيطرة على مواقع التعدين.

رابعاً - حالة حقوق الإنسان

27 - خلال الفترة قيد الاستعراض، وثقت البعثة 845 انتهاكا وتجاوزا لحقوق الإنسان، وهو ما يماثل 847 انتهاكا وتجاوزا وثقت في حزيران/يونيه وتموز/يوليه 2022. ونُسبت إلى الجماعات المسلحة المسؤولية عن 60 في المائة من تلك الانتهاكات والتجاوزات. ووقع ما لا يقل عن 346 شخصا ضحايا لعمليات مزعومة من عمليات القتل خارج نطاق القضاء والإعدام بإجراءات موجزة (178 رجلا و 51 امرأة و 17 طفلا)، وهو انخفاض كبير مقارنة ب 428 ضحية، العدد المسجل في حزيران/يونيه وتموز/يوليه، ويعزى جزئيا إلى متغيرات في نشاط القوات الديمقراطية المتحالفة وما يتصل بذلك من انتهاكات لحقوق الإنسان.

28 - وارْتُكِبَ نحو 88 في المائة من الانتهاكات والتجاوزات في المقاطعات المتضررة من النزاع. ففي مقاطعة كيفو الشمالية، نُسبت المسؤولية عن معظم الانتهاكات إلى أن فصائل نيابورا (130 انتهاكا)، تليها الفصائل من جماعات ماي - ماي (80 انتهاكا)، والقوات الديمقراطية المتحالفة (51 انتهاكا)، ثم حركة 23 مارس (35 انتهاكا)، فتحالف الوطنيين من أجل كونغو حر وذي سيادة (25 انتهاكا)، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا (23 انتهاكا)، وجماعة ندوما للدفاع عن الكونغو - فصيل التجديد (5 انتهاكات). وفي الفترة من 20 تشرين الأول/أكتوبر إلى 18 تشرين الثاني/نوفمبر، أسفرت الاشتباكات بين حركة 23 مارس والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية عن قتل 36 مدنيا (19 رجلا و 4 نساء و 13 طفلا) وجرح ما لا يقل عن 40 شخصا. وفي مقاطعة إيتوري، نُسبت المسؤولية عن معظم الانتهاكات إلى مقاتلي التعاونية من أجل تنمية الكونغو (39 انتهاكا)، تليها القوات الديمقراطية المتحالفة (21 انتهاكا)، ثم جماعة شيني - يا - تونا (6 انتهاكات)، فجماعات ماي - ماي (4 انتهاكات). ومن بين العناصر التابعة للدولة، نُسبت إلى قوات الشرطة الكونغولية المسؤولية عن ارتكاب 148 انتهاكا لحقوق الإنسان، وهو تقريبا نفس العدد المسجل في الفترة المشمولة بالتقرير السابق (145 انتهاكا). ونُسب إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية المسؤولية عن ارتكاب 123 انتهاكا، بما في ذلك قتل 16 رجلا وامرأة واحدة وطفلين خارج نطاق القضاء، أي بزيادة قدرها 7 في المائة مقارنة بالفترة السابقة. وأبلغت البعثة بأن دورية مشتركة بقيادة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وضباط من قوة الدفاع الوطني البوروندية قامت في 1 أيلول/سبتمبر باعتقال 22 شخصا اعتقالاتا تعسفيا (6 نساء وطفلان و 14 رجلا) في قرية ماسانغو في إقليم أوفيرا بمقاطعة كيفو الجنوبية، متهمة إياهم بالتواطؤ مع الجماعات المسلحة، وأخضعتهم لمعاملة لاإنسانية ومهينة قبل إطلاق سراحهم.

29 - وازداد النزاع القبلي حدة في مقاطعة ماي - ندومبي واتسع نطاقه الجغرافي. وفي سبتمبر/أيلول وتشرين الأول/أكتوبر، قتل ما لا يقل عن 74 شخصا، وأحرقت عشرات المنازل في هجمات في إقليم كواموث، بمقاطعة ماي - ندومبي، وإقليم باغاتا بمقاطعة كويلو.

30 - وزاد عدد الانتهاكات الموثقة المتعلقة بالقيود المفروضة على الحيز الديمقراطي بنسبة 49 في المائة مقارنة بالفترة السابقة. وسُجلت زيادة في عدد المظاهرات المناهضة لاستمرار حالة الحصار، واحتلال حركة 23 مارس أجزاء من إقليم روتشورو، ولوجود البعثة. وفي مقاطعة كيفو الشمالية، قتل رجل واحد، وأسيء معاملة 21 رجلا وامرأتين، وألقت الشرطة القبض على 67 رجلا و 13 امرأة أثناء مشاركتهم في احتجاجات سلمية. وزادت الانتهاكات المنسوبة ارتكابها إلى الوكالة الوطنية للاستخبارات بنسبة 84 في المائة، مقارنة بشهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه 2022، ويُزعم أن الوكالة تواصل احتجاز أكثر من 43 شخصا بشكل غير قانوني في عدة مرافق رسمية وغير رسمية في كينشاسا.

31 - وواصلت البعثة تقديم الدعم التقني والمالي للجهود الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب، مما أدى، في الفترة من أيلول/سبتمبر إلى تشرين الأول/أكتوبر 2022، إلى محاكمة وإدانة ما لا يقل عن 3 جنود من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وضابط واحد من الشرطة الوطنية الكونغولية، و 16 من أفراد الجماعات المسلحة لارتكابهم جرائم تتعلق بانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان. وقدمت البعثة أيضا الدعم التقني للسلطات القضائية لإيفاد بعثة تحقيق في بولامبيكا، بإقليم كاباري، في مقاطعة كيفو الجنوبية، في الفترة من 5 إلى 12 تشرين الأول/أكتوبر 2022 فيما يتعلق بالجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها الجماعة المسلحة ماي رايا موتوموكي.

خامسا - الحالة الإنسانية

32 - تدهورت الحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية على جبهات عدة. فالبلد ما زال فيه أكبر عدد من النازحين في أفريقيا، فهم 5,7 ملايين نازح، 51 في المائة منهم نساء وفتيات. ومنذ بداية عام 2022 وحده، نزح ما يقرب من 1,5 مليون شخص، وكان أكثر من 80 في المائة من حالات النزوح بسبب الهجمات والاشتباكات المسلحة. ومنذ بداية عام 2022، وصل أكثر من 76 000 لاجئ كونغولي إلى البلدان المجاورة، ليصل عددهم الإجمالي إلى أكثر من مليون لاجئ في المنطقة.

33 - وأدت أعمال حركة 23 مارس إلى تفاقم الحالة الإنسانية المتردية أصلا في مقاطعة كيفو الشمالية تفاقمًا كبيرًا. وفي 17 تشرين الثاني/نوفمبر، سُجل ما يقرب من 280 000 نازح جديد، 51 في المائة منهم نساء، وذلك في إقليم روتشورو عقب استئناف العنف المسلح بين حركة 23 مارس والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في 20 تشرين الأول/أكتوبر. ويقوم نحو 128 000 نازح في المدارس والكنائس والمستشفيات ولدى الأسر المعيشية وفي المواقع المرتجلة في إقليم نيراغونغو. وبالإضافة إلى ذلك، لجأ أكثر من 12 000 شخص إلى أوغندا. وحتى 24 تشرين الأول/أكتوبر، كان نحو 83 000 شخص متضررين من العنف قد تلقوا مساعدات إنسانية، ولكن لا تزال هناك فجوة كبيرة في تغطية الاحتياجات القائمة بسبب استمرار التحديات المتعلقة بالوصول والتحديات الأمنية، وبسبب نقص تمويل خطة الاستجابة الإنسانية. وحتى 24 تشرين الأول/أكتوبر، أسفر النزاع القبلي في إقليم كواموث بمقاطعة ماي - ندومبي عن نزوح 48 169 شخصا، معظمهم نساء وأطفال، منهم 2 600 شخص فرّوا إلى جمهورية الكونغو و 7 500 شخص عادوا إلى الإقليم في ظل تحسن الحالة الأمنية.

34 - وظل البلد يواجه العديد من الأوبئة المتكررة، بما في ذلك الكوليرا والحصبة وشلل الأطفال ومرض فيروس الإيبولا ومرض فيروس كورونا. وانتهت الفاشية الخامسة عشرة لمرض فيروس الإيبولا، التي بدأت في إقليم بيني، بمقاطعة كيفو الشمالية، وذلك في 27 أيلول/سبتمبر، أي بعد 42 يوما من دفن الضحية الوحيدة. ولكن للتقيح مرة أخرى دورا هاما في الاستجابة، حيث نُفح 51 مخالطا مباشرا للضحية و 303 مخالطين للمخالطين. ومنذ 20 أيلول/سبتمبر، عززت جمهورية الكونغو الديمقراطية المراقبة ووضعت خطة وطنية للتأهب والاستجابة للتصدي لتفشي الإيبولا في أوغندا.

35 - وحتى 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، تلقت خطة الاستجابة الإنسانية لجمهورية الكونغو الديمقراطية لعام 2022 بقيمة 1,88 بليون دولار، والتي تستهدف 8,8 ملايين شخص، 43 في المائة من التمويل المطلوب.

سادسا - حماية المدنيين

ألف - استراتيجيات البعثة والعمليات السياسية

36 - تمشيا مع مبادرة العمل من أجل حفظ السلام، واصلت البعثة تنفيذ نهج شامل على نطاق البعثة لحماية المدنيين المعرضين لخطر العنف البدني، والاستفادة من القدرات المدنية والعسكرية وقدرات الشرطة من خلال الحوار، والوجود الثابت والحماية بالانتشار المؤقت، وتعزيز بيئة توفر الحماية. وواصلت البعثة، بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري والسلطات الكونغولية والمجتمع المدني، الاسترشاد باستراتيجيات قائمة على أساس المناطق، تكملها خطط محلية أو مواضيعية. وواصلت القيادة العليا للبعثة بذل جهود الدعوة الرقيقة المستوى لدى السلطات الكونغولية لنشر قوات عسكرية وقوات شرطة في المناطق المعرضة للخطر التي يكون وجود أجهزة الأمن التابعة للدول ناقصا.

37 - ونشرت عناصر البعثة 14 بعثة تقييم، بمشاركة السلطات في كثير من الأحيان، تصديا للتهديدات القائمة للمدنيين أو تحسبا للناشئ منها، ابتغاء المساعدة في توجيه الاستجابات المتسقة والمتكاملة لديناميات النزاع، بالاعتماد على القدرات التكميلية للعنصرين المدني والنظامي للبعثة ولمنظومة الأمم المتحدة ككل.

38 - وفي 14 أيلول/سبتمبر، اعتمدت البعثة تموقعا مراجعا يحدد نمط نشر عنصرها العسكري، موجها نحو توفير أقصى قدر من الحماية المادية بالحفاظ على تموقع مرن، مع مراعاة محدودية عدد القوات والتغيرات في ديناميات الجماعات المسلحة. وأنشئت فرقة عمل على نطاق البعثة لتنفيذ نمط النشر المراجع وكفالة فهم السلطات الكونغولية والمجتمع المدني الكونغولي تحركات وأهداف قوات البعثة فهما واضحا.

باء - الاستجابات على المستوى الميداني

39 - في مقاطعة إيتوري، واصلت البعثة جهودها الرامية إلى تعزيز التسوية الدائمة للنزاع بالحوار داخل القبائل وفيما بينها. وأجرى موظفو البعثة اتصالات مع القيادات المجتمعية للمضي قدما في السلسلة الجارية من الحوارات بالحوار داخل القبائل وفيما بينها. وعملت البعثة أيضا على تعزيز الحماية المادية في المناطق المعرضة للخطر ببذل جهود الدعوة لدى سلطات المقاطعة لنشر قوات الدفاع والأمن الكونغولية، وتعزيز آليات الإنذار المبكر، وإعادة نشر لواء تدخل سريع من منطقة بُتي نور في مقاطعة كيفو الشمالية إلى إقليم إيرومو في مقاطعة إيتوري. وساهمت البعثة أيضا في تعزيز البيئة الموفرة للحماية، لا سيما بدعم مكافحة

الإفلات من العقاب. وفي 10 تشرين الأول/أكتوبر، وبعد أسبوع من جلسات المحكمة العسكرية في إيتوري التي قدمت البعثة الدعم لها، أدانت المحكمة 16 عنصرا من تحالف الديمقراطيين الكونغوليين بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية.

40 - وفي منطقة غران نور في مقاطعة كيفو الشمالية، تواصلت البعثة مع أصحاب المصلحة للتصدي للمواقف العدائية تجاه البعثة وللتمكين لها من أن تضطلع بأنشطتها بشكل منتظم. وواصلت البعثة أيضا توفير الحماية المادية بتسيير دوريات مختلفة، وقامت، بمعية الجنود الكونغوليين، بعمليات بحث وتدمير في منطقة ماموفي بإقليم بيني.

41 - وفي منطقة بُتي نور في مقاطعة كيفو الشمالية، اتصلت البعثة بسلطات المقاطعة لبدء حوار ثلاثي الأطراف تشارك فيه البعثة وحكومة المقاطعة والمجتمع المدني لاستعادة الثقة والتعاون في أعقاب المظاهرات الأخيرة المناهضة للبعثة. وزاد العنصر العسكري وعنصر الشرطة التابعان للبعثة ما يسيّرانه من دوريات معززة، بما في ذلك بالاشتراك مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية في غوما وما حولها لكفالة حماية المدنيين وردع حركة 23 مارس عن التقدم أكثر نحو المدينة. وأنشأت البعثة أربع شبكات إنذار محلية إضافية في إقليمي روتشورو وماسيسي لتعزيز قدرات الإنذار المبكر.

42 - وفي مقاطعة كيفو الجنوبية، وبالنظر إلى إغلاق قاعدة العمليات الدائمة في شابوندا، أُجري تقييم مشترك مع السلطات الكونغولية لضمان التسليم الفعال للمسؤوليات ووضع تدابير مناسبة للتخفيف من تهديدات الحماية. وعقدت البعثة أيضا حلقات عمل مع أعضاء لجان الحماية المحلية، تم خلالها تحديث أربع خطط لحماية المجتمعات المحلية. وتعاونت البعثة وسلطات المقاطعة مع ممثلي المجتمعات المحلية في مينيموي لنزع فتيل التوترات بشأن تسيير البعثة لنزع السلاح والتسريح الطوعيين. واستمر أيضا توفير الحماية المادية المباشرة لنحو 6 750 نازحا في ميكينغي وبيجومبو.

43 - وتلقى نظام شبكات الإنذار المحلية الخاص بالبعثة 622 إنذارا في الفترة من 17 أيلول/سبتمبر إلى 18 تشرين الثاني/نوفمبر، 45 في المائة منها في مقاطعة كيفو الجنوبية، و 43 في المائة في مقاطعة كيفو الشمالية، و 5 في المائة في مقاطعة إيتوري. أما نسبة الـ 7 في المائة المتبقية من الإنذارات فقد وردت من مقاطعات تنجانيقا ومانيما وكينشاسا وكويلو ولومامي. واستجاب كل من قوات الأمن التابعة للدولة والبعثة لـ 66 في المائة من الإنذارات الواردة. أما نسبة الـ 34 في المائة المتبقية فقد تعلقَت إما بإنذارات وردت غير دقيقة أو كانت الأماكن المعنية بها بعيدة جدا بحيث تعذر تقديم المساعدة في حينها.

44 - ونفذت البعثة، من خلال دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، ما عدده 123 مهمة موقعية في مقاطعات إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية في الفترة من 17 أيلول/سبتمبر إلى 17 تشرين الثاني/نوفمبر، ودمرت 447 قطعة من الذخائر غير المنفجرة و 90 900 طلقة من ذخائر الأسلحة الصغيرة. وبالإضافة إلى ذلك، نظمت البعثة 20 دورة للتوعية بأخطار الذخائر المتفجرة لفائدة 490 من سكان بلدة بيني، وعقدت 34 دورة تدريبية لتقييم أخطار المتفجرات لأعضاء القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وقامت البعثة أيضا بتركيب 16 حاوية لفائدة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في إقليم بيني لتسيير التخزين الآمن والمأمون للأسلحة والذخيرة.

سابعا - تحقيق الاستقرار وتعزيز مؤسسات الدولة

ألف - تحقيق الاستقرار ومعالجة العوامل المسببة للنزاع

45 - في 14 تشرين الثاني/نوفمبر، وافق المجلس التوجيهي الوطني لصندوق الاتساق في تحقيق الاستقرار على اعتماد خاص قدره 6 ملايين دولار لتنفيذ المرحلة التجريبية الأولى من مشاريع برنامج نزع السلاح والتسريح وتعافي المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار فيها، وذلك في مقاطعات إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. وستكون المنظمة الدولية للهجرة مسؤولة عن المرحلة الأولى من تنفيذ المشاريع في المناطق ذات الأولوية، التي ستركز على الحوار القصير الأجل وعلى أنشطة النقد مقابل العمل. ويُخطط حاليا لمرحلة ثانية من الأنشطة المتوسطة الأجل للاستفادة من الإنجازات التي تحققت من خلال الحوار المستمر، واستهداف مسببات النزاع وإعطاء الأولوية لشواغل الاستقرار لدى المجتمعات المحلية، بالاشتراك مع برنامج نزع السلاح والتسريح وتعافي المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار فيها وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

46 - وبدعم من البعثة والبرنامج الإنمائي، عُقدت ثلاث حلقات عمل في بونيا وبوكافو وغوما لوضع الخطط التشغيلية الإقليمية لبرنامج نزع السلاح والتسريح وتعافي المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار فيها، وإدماج احتياجات وتوقعات أفراد المجتمعات المحلية من خلال عملية تشاركية تشمل الجميع.

47 - وأنجزت أربعة مشاريع نفذت في إطار الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار. وشملت هذه المشاريع ثلاثة نُفذت في مقاطعة إيتوري (إقليمي دجوغو وإبرومو) وواحدة نُفذت في بيني بمقاطعة كيفو الشمالية، واستفاد من جميعها أكثر من 5 500 مستفيد مباشر، نصفهم نساء. وكانت المنجزات هي تدريب موظفي 45 مشروعا تجاريا صغيرا و 8 تعاونيات زراعية، وإنشاء 8 رابطات نسائية محلية، وتسليم بنى تحتية أمنية وقضائية رئيسية تابعة للدولة، بما في ذلك محكمة السلام في دجوغو ومراكز الشرطة في دجوغو وفاتاكي، وإنشاء هياكل دائمة للحوار.

باء - إصلاح قطاع الأمن ونظام العدالة

48 - تمشيا مع التزامات مبادرة العمل من أجل حفظ السلام فيما يتعلق بتعاون الدولة المضيفة، قامت البعثة في الفترة من 11 إلى 13 تشرين الأول/أكتوبر بتيسير التحقق المسبق من محتويات الدليل المتعلق بمدونة قواعد السلوك والأخلاقيات الخاصة بالقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، كمرحلة أولى من المشروع الرامي إلى تعزيز القواعد والقيم والأهداف العسكرية. وفي 27 تشرين الأول/أكتوبر، يسرت البعثة، بالتعاون مع وزارة الشؤون الجنسانية والأسرة والطفل وأصحاب المصلحة من المجتمع المدني، عقد حلقة عمل في إطار المشروع المتعلق بالاستفادة من قوة المرأة في النهوض بإصلاح قطاع الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية لتعزيز المشاركة النشطة للمرأة في عملية إصلاح قطاع الأمن.

49 - وفي الفترة من 1 إلى 4 تشرين الثاني/نوفمبر، نظمت لجنة متابعة إصلاح الشرطة الوطنية الكونغولية، بدعم من البعثة، حلقة عمل لمدة ثلاثة أيام لتعزيز توافق الآراء بشأن النصوص التشريعية والتنظيمية وزيادة الوعي بإصلاح الشرطة الوطنية الكونغولية في إطار خطة عملها الخمسية للفترة 2020-2024. وفي 29 تشرين الثاني/نوفمبر، عقدت جهات التنسيق الوزارية جلسة عمل بشأن إجراءات الاجتماع الوزاري الثاني عشر للجنة متابعة إصلاح الشرطة الوطنية الكونغولية، المقرر عقده في الأسبوع الأول من كانون الأول/ديسمبر، والذي سيكرس لتقييم منتصف المدة لخطة العمل الخمسية.

50 - وواصلت البعثة دعمها لنظام الإصلاحات الوطني، مع التركيز على 12 من السجنون ذات الأولوية. وظلت أوضاع السجنون وحالة أمنها حتى 11 تشرين الثاني/نوفمبر تشكل تحدياً، حيث بلغ معدل الاكتظاظ 458 في المائة في جميع مرافق الاحتجاز، بما في ذلك زيادة قدرها 523 سجيناً، من 24 319 سجيناً إلى 24 842 سجيناً (24 214 من الذكور و 628 من الإناث، بما في ذلك 779 حدثاً). وظلت نسبة المحتجزين رهن المحاكمة مماثلة تقريبا للفترة المشمولة بالتقرير السابق، حيث بلغت 75 في المائة، أي بانخفاض قدره 1 في المائة. وفي 11 تشرين الثاني/نوفمبر، ارتفع عدد السجناء المدانين من 5 951 سجيناً إلى 6 129 سجيناً، وهو ما يمثل 25 في المائة من السجناء.

51 - وحتى 24 تشرين الأول/أكتوبر، كانت 37 حالة وفاة قد حدثت في سبعة سجون ذات أولوية، مقارنة بـ 52 حالة وفاة في الفترة المشمولة بالتقرير السابق، وذلك بسبب الاكتظاظ وعواقبه، بما في ذلك سوء التغذية والسل. وسجلت أعلى حصيلة لحالات الوفاة في سجن كالمي (9 حالات) وسجن بونيا (7 حالات) وسجن غوما (5 حالات). وفي حين أن تلك الحالات تبين استمرار خطورة الأوضاع في السجنون، فإن الاتجاه التنازلي يعزى إلى برنامج تغذية مستهدف للسجناء الضعفاء، وتعزيز الرعاية الصحية، واستعراض آليات تخصيص الإعانة للسجون استزادة في الإنصاف والمساءلة، وهو ما يشير إلى المجالات التي يلزم فيها بذل مزيد من الجهود لتحسين الأوضاع. وبالإضافة إلى ذلك، نفذت البعثة بعثات تقييم مشتركة مع البرنامج الإنمائي والسلطات الوطنية وسلطات المقاطعات لحشد الدعم لتحسين أوضاع السجنون في بوكافو وأوفيرا وكاباري وغوما. ونتيجة لذلك، أطلق سراح 50 محتجزاً بتهمة ارتكابهم جرائم بسيطة، منهم امرأة واحدة، من سجن بيني.

52 - وقدمت البعثة الدعم لصياغة استراتيجية لمكافحة نزعة التطرف في السجنون. وبالتوازي مع ذلك، استمر العمل على ترقية سجن كاباري ليصبح سجناً خاضعاً لإجراءات أمنية متوسطة الشدة بحلول حزيران/يونيه 2024، بما يشمل وحدة مخصصة لمحتجزى القوات الديمقراطية المتحالفة المنزلين حالياً في سجن ندولو في كينشاسا.

53 - وفي الفترة من 11 إلى 15 تشرين الأول/أكتوبر، نظمت البعثة معتكفاً جنسانياً في كينشاسا شاركت فيه خبيرات الإصلاحات التابعات للبعثة ونظرائهن الوطنيات تحت قيادة وزارة العدل. وكان الهدف من المعتكف هو تحديد استراتيجية جنسانية وطنية للسجون، علاوة على توعية السلطات الوطنية بتعميم مراعاة المنظور الجنساني.

54 - واستمر تنفيذ السياسة الوطنية لإصلاح العدالة للفترة 2017-2026 بدعم من البعثة من خلال البرنامج المشترك لدعم إصلاح العدالة. أما بناء محكمة السلام في نيونزو ومحكمة تتجانيقا فأشغاله في تقدم. ومن المتوقع أن تكتمل أشغال محكمة السلام في نيونزو في شباط/فبراير 2023 وأن تكتمل أشغال محكمة السلام في تتجانيقا في تشرين الأول/أكتوبر 2023.

55 - وأسفر الدعم التقني واللوجستي الذي قدمته البعثة لمكافحة العنف الجنسي عن إدانة 25 جندياً كونغولياً وفرداً واحداً من أفراد الشرطة و 18 مدنياً بتهمة الاغتصاب في محلية كانتين في منطقة بيني في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر.

56 - وفي 2 تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر المجلس الأعلى للقضاء قرارين يتعلقان بقائمتين تضم كل واحدة منهما 2 500 قاضٍ سعيّون في عامي 2023 و 2024. وإجمالاً، اختير 5 000 قاضٍ بعد إجرائهم اختبار التوظيف، بدلاً من 3 000 قاضٍ كما كان مقرراً في البداية.

57 - واختتمت في 21 أيلول/سبتمبر المشاورات العامة الوطنية بشأن العدالة الانتقالية في مقاطعة لومامي العليا. وفي 24 تشرين الأول/أكتوبر، شرعت لجنة تقنية معنية بالعدالة الانتقالية في وضع مشروع استراتيجية وطنية بشأن العدالة الانتقالية. وواصلت البعثة تقديم الدعم للحكومة في تنفيذ قانونين، قانون تعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الذي صدر في 1 حزيران/يونيه، وقانون تعزيز وحماية حقوق الشعوب الأصلية الذي اعتُمد في 14 حزيران/يونيه.

جيم - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

58 - في الفترة ما بين 17 أيلول/سبتمبر و 18 تشرين الثاني/نوفمبر، نزلت البعثة سلاح 18 مقاتلاً كونغولياً سابقاً، منهم امرأة وطفلاً، وقدمت لهم الدعم في مجال إعادة الإدماج ويسّرت عودتهم إلى مجتمعاتهم المحلية الأصلية. وبالإضافة إلى ذلك، أعيد إلى وطنهم تسعة مقاتلين روانديين سابقين (جميعهم ذكور) من المنتسبين إلى اتحاد الوطنيين من أجل الدفاع عن الأبرياء، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا - قوات أبكونغوزي المقاتلة، وجماعة تيروانياهو، والمجلس الوطني للتجديد والديمقراطية، إلى جانب خمسة معالين، في حين نُزع سلاح ثلاثة مقاتلين بورونديين سابقين (جميعهم ذكور) وسُرحوا وسُلموا إلى أسرهم لإعادة إدماجهم في بوروندي.

59 - وفي مقاطعة كيفو الشمالية، شرعت البعثة، بالتعاون مع فريق التنسيق الإقليمي لبرنامج نزع السلاح والتسريح وتعافي المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار فيها، في وضع استراتيجية للاتصالات لتوعية أصحاب المصلحة بالبرنامج، وتشجيع مقاتلي الجماعات المسلحة على الانفصال عن تلك الجماعات، وإقناع المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني بأن تمتنع عن تقديم الدعم للجماعات المسلحة. وبالإضافة إلى ذلك، تدعم البعثة فريق التنسيق الإقليمي لبرنامج نزع السلاح والتسريح وتعافي المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار فيها في صياغة مشروع لإعادة استيعاب المقاتلين السابقين المجمعين في موبامبيرو في المجتمعات المحلية.

ثامنا - المرأة والسلام والأمن

60 - بالتعاون مع البرنامج الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ساعدت البعثة في الدفع قدماً بوضع استراتيجية وطنية للمشاركة السياسية للمرأة في الحوكمة الديمقراطية، بقيادة وزارة الشؤون الجنسانية والأسرة والطفل، التي استُهل العمل على وضعها في عام 2018. وتبغى الاستراتيجية الحد من عدم المساواة بين الجنسين بتعزيز الإجراءات العامة المتعلقة بمشاركة المرأة الكونغولية في الحوكمة الديمقراطية وفي الهيئات المقررة.

61 - وفي 17 أيلول/سبتمبر، اختتمت البعثة سلسلة من الحوارات مع القيادات النسائية من بيني وبوتيمبو ولوبيرو بشأن مشاركة المرأة في عمليات السلام. وشجعت جلسات الحوار 50 من القيادات النسائية التي سبق تدريبها في مجال الوساطة على تطبيق المهارات المكتسبة من خلال حلقات العمل التي تقودها

البعثة وعلى المساهمة في بناء السلام في مجتمعاتهن المحلية. وساعدت المبادرة على استعادة الثقة بين المجتمع المدني والبعثة بإعادة فتح قنوات الاتصال مع القيادات النسائية في بيني وبوتيمبو. وفي 22 تشرين الأول/أكتوبر 2022، عززت البعثة قدرات 10 أفراد (4 نساء و 6 رجال) من لجنة الحماية المحلية في نيانغيزي بمقاطعة كيفو الجنوبية، وقدمت الدعم لإدراج المنظورات الجنسانية في مبادرات حماية المدنيين.

تاسعا - حماية الطفل

62 - في الفترة بين 17 أيلول/سبتمبر و 31 تشرين الأول/أكتوبر، تحققت البعثة من 172 انتهاكا جسيما ارتكبت ضد 160 طفلا (128 فتى و 32 فتاة)، منهم 19 طفلا قتلوا (12 فتى و 7 فتيات). ونُسبت إلى فصيل بيلوز بيشامبوكي التابع لجماعات ماي - ماي المسؤولية عن أكبر عدد من الانتهاكات التي تم التحقق منها (38 انتهاكا). ونُسبت إلى قوات الأمن التابعة للدولة المسؤولية عن قتل فتى واحد، وارتكاب العنف الجنسي ضد ثلاث فتيات، وشن هجوم على مدرسة واحدة.

63 - وفي الفترة بين 17 أيلول/سبتمبر و 31 تشرين الأول/أكتوبر، تم التحقق من تجنيد واستخدام 88 طفلا (79 فتى و 9 فتيات) كانوا قد فروا من الجماعات المسلحة أو انفصلوا عنها أو سرحتهم تلك الجماعات طوعا. وفي أعقاب جهود الدعوة التي بذلتها البعثة، سرح فصلا بيلوز بيشامبوكي وماشين التابعان لجماعات ماي - ماي 47 طفلا (45 فتى وفتاتان). ووقع قائد فصيل ماشين التابع لجماعات ماي - ماي إعلانا من طرف واحد لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة ضدهم، ليصل عدد الجماعات المسلحة الموقعة لمثل هذا الإعلان إلى 44 جماعة. وفي 23 أيلول/سبتمبر، رفضت محكمة بوكافو العسكرية استئنافا قدمه قائد فصيل شانس التابع لجماعات ماي - ماي، وأكدت الحكم الصادر بالسجن المؤبد لارتكاب انتهاكات جسيمة ضد الأطفال في إقليم كاباري بمقاطعة كيفو الجنوبية.

عاشرا - العنف الجنسي المتصل بالنزاع

64 - في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر، وقع ما لا يقل عن 69 امرأة ضحايا للعنف الجنسي المتصل بالنزاع. ونُسبت إلى الجماعات المسلحة المسؤولية عن حوادث أضرت بـ 64 امرأة. وارتكبت فصائل نياتورا أكبر عدد من الانتهاكات (19 امرأة)، تليها شتى الفصائل التابعة لجماعات ماي - ماي (10 نساء)، ثم التعاونية من أجل تنمية الكونغو (8 نساء)، وفصيل رايا موتومبوكي (8 نساء)، فقوات المقاومة الوطنية في إيتوري (7 نساء)، وتحالف الوطنيين من أجل كونغو حر وذي سيادة (7 نساء)، وجماعات مسلحة أخرى (5 نساء). وينسب إلى العناصر التابعة للدولة المسؤولية عن حالات تتعلق بثلاث ضحايا، عُزيت على التوالي إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية (مرأتان) والشرطة (امرأة واحدة). وبالإضافة إلى ذلك، وقعت امرأتان ضحية للعنف الجنسي المتصل بالنزاع الذي يزعم أن أفرادا من قوة الدفاع الوطني البوروندية ارتكبهوا في خضم عمليات عسكرية مشتركة مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في مقاطعة كيفو الجنوبية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجلت الحالات في مقاطعة كيفو الشمالية (40 في المائة)، ومقاطعة كيفو الجنوبية (29 في المائة)، ومقاطعة إيتوري (22 في المائة)، ومقاطعة تنجانيقا (9 في المائة). وظل انعدام الأمن يعوق الوصول إلى مناطق تسيطر عليها الجماعات المسلحة، بما فيها حركة 23 مارس، لرصد العنف الجنسي المتصل بالنزاع والإبلاغ عنه.

65 - وأسدت البعثة المشورة التقنية إلى السلطات الكونغولية بشأن وضع تشريع يتعلق بحماية ضحايا العنف الجنسي المتصل بالنزاع والشهود عليه، وقانون متعلق بجبر ضرر الضحايا، وإنشاء صندوق للتعويضات. وأوصت البعثة ومكتبها المشترك لحقوق الإنسان باتخاذ تدابير لزيادة موافقة القانون المقترح الذي وافق عليه مجلس الوزراء في 9 أيلول/سبتمبر مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

حادي عشر - استراتيجية الخروج والعملية الانتقالية

66 - واصلت قيادة البعثة تواصلها مع أصحاب المصلحة الوطنيين، بما في ذلك المجتمع المدني ورابطات النساء والشباب، لتوعيتهم بالخطة الانتقالية المشتركة ونقاطها المرجعية. وفي 15 تشرين الثاني/نوفمبر، ترأس رئيس الوزراء ساما لوكوندي اجتماعا مع البعثة وأعضاء من الحكومة لمتابعة طلب الرئيس، الذي أعلن في آب/أغسطس 2022، لإعادة تقييم الخطة الانتقالية، وتقرر خلاله مواصلة المشاورات من خلال فريق عامل مشترك.

67 - وبعد إغلاق المكتب الميداني للبعثة في تنجانيقا في حزيران/يونيه 2022، وضعت السلطات المحلية ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وأصحاب المصلحة الآخرون في المقاطعة خطة عمل مشتركة للأمم المتحدة لمقاطعة تنجانيقا للحفاظ على المكاسب المحققة، بناء على التوصيات وعلى إجراءات المتابعة المتفق عليها في خمس مجموعات مواضيعية معنية بالحماية وحقوق الإنسان، وتحقيق الاستقرار، ودعم مؤسسات الدولة، والعمليات، والاتصال الاستراتيجي. وواصلت البعثة نقل الفريق المتبقي المؤلف من 29 فردا في تنجانيقا إلى مباني وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في كالمي، وهي العملية التي بدأت في تموز/يوليه.

68 - واستنادا إلى خطة العمل الخمسية للشرطة الوطنية الكونغولية، قدمت البعثة الدعم للشرطة الوطنية الكونغولية لتيسير تسليم المسؤوليات الأمنية في تنجانيقا. وقدمت البعثة، ضمن إطار سحبها، الدعم اللوجستي إلى 80 من أفراد الشرطة الذين نُشروا مؤخرا في بنديرا، بمقاطعة تنجانيقا، على أساس الأولويات التي حددتها السلطات الوطنية وسلطات المقاطعة. وقدمت البعثة أيضا الدعم لإنشاء وتجهيز أربعة مراكز جديدة للشرطة في كالمي بمقاطعة تنجانيقا. وبالإضافة إلى ذلك، قدم الدعم لبناء وتجهيز مقر الشرطة الوطنية الكونغولية في بيني وأويشا، وبناء مركز جديد للشرطة في كاباري (بوكافو)، وبناء فرعين تابعين لهيئة المراقبة الداخلية للشرطة الوطنية الكونغولية في كالمي وكينشاسا بغية تعزيز المساءلة.

69 - وفي الفترة بين 17 و 20 تشرين الأول/أكتوبر، يسرت البعثة عقد حلقة عمل أسفرت عن وضع خطة تشغيلية إقليمية لبرنامج نزع السلاح والتسريح وتعافي المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار فيها في تنجانيقا. وبالتوازي مع ذلك، وقّعت مذكرة تفاهم مع المنظمة الدولية للهجرة في 17 تشرين الأول/أكتوبر بشأن تنفيذ مشروع مشترك لمعالجة التوترات بين قبيلتي البانتو والتوا في لامبو كاتينغا بإقليم كالمي.

ثاني عشر - فعالية البعثة

ألف - أداء البعثة: تقييم أداء العنصر النظامي والعنصر المدني

1 - العنصر العسكري

70 - حتى 18 تشرين الثاني/نوفمبر، كان العنصر العسكري للبعثة قد نشر 12 531 جندياً، 6 في المائة منهم نساء، و 490 خبيراً عسكرياً من خبراء الأمم المتحدة الموفدين إلى البعثات، 25 في المائة منهم نساء، من أصل قوام مآذون به يبلغ 13 500 جندي و 490 من خبراء الأمم المتحدة الموفدين إلى البعثات. وفي الفترة من 17 أيلول/سبتمبر إلى 18 تشرين الثاني/نوفمبر، نفذت البعثة 13 عملية نشر لوحدات قتالية جاهزة للتدخل وسيّرت 5 828 دورية نهائية، و 4 594 دورية ليلية، و 453 دورية ومهمة بعيدة المدى، و 565 دورية مشتركة، و 763 دورية حراسة، و 4 عمليات استطلاع جوي. وساعدت هذه العمليات في تحديد مواقع الجماعات المسلحة وسهلت القيام بعمليات هجومية لتقييد تحركاتها.

71 - وتمشيا مع التزامات المبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام، أجرت البعثة، باستخدام المنهجية الجديدة للمهام والمعايير والمؤشرات، تسع وحدات عسكرية تتألف من سبع كتائب مشاة، وسرية واحدة من القوات الخاصة، وقوة واحدة للرد السريع. وصُنفت جميع الوحدات التي خضعت للتقييم على أنها استوفت المعيار المطلوب. وأظهرت التقييمات مؤشرات إيجابية في ما يتعلق بالكفاءة المهنية، والروح المعنوية، وارتفاع المعايير أثناء التدريبات، وانضباط الأفراد. وتبين أن وحدتين مقيمتين فيهما أوجه قصور في مجال الاستخبارات العسكرية لحفظ السلام وفي مجالي حماية المدنيين وإشراك المجتمعات المحلية، في حين تبين أن وحدة واحدة تحتاج إلى أن تتحسن في مجالي السلوك ومنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ووُضعت خطة لتحسين الأداء لكل وحدة ابتغاء تنفيذ التدابير التصحيحية.

72 - وواصلت الأفرقة المعنية بمؤشر الفعالية العملية إبراز الحاجة إلى زيادة عدد أفرقة التواصل النسائية، لأن هناك حالياً 14 من أفرقة التواصل المنتشرة، بما يمثل 9 في المائة من القوام الإجمالي للقوة. وتعلقت المسائل المعلقة الأخرى بصيانة أماكن الإقامة وغيرها من المرافق. وفي إطار التعزيز المستمر لتقييمات الوحدات العسكرية، أجرى العنصر العسكري تقييمات داخل البعثة لا تزال قيد الاستعراض، باستخدام منهجية المهام والمعايير والمؤشرات التي وضعها مكتب الشؤون العسكرية والتي شرع بالفعل في تطبيقها على وحدات المشاة. وبالإضافة إلى ذلك، تجري حالياً تقييمات تجريبية لوحدات الهندسة العسكرية واللوجستيات والطيران العسكري.

73 - وتمثل النساء نسبة 26,27 في المائة من مجموع ضباط الأركان العسكريين والمراقبين العسكريين في البعثة، مقارنة بنسبة 26,05 في المائة في الربع السابق، في حين انخفضت نسبة مشاركة النساء في الوحدات العسكرية من 5,64 في المائة في الربع السابق إلى نسبة 4,67 في المائة. ونفذت أفرقة التواصل النسائية والمختلطة أكثر من 30 نشاطاً، بما في ذلك التعاون المدني - العسكري، ومشاريع التوعية التي ركزت على الوصول إلى النساء والأطفال، ودوريات التواصل، والدوريات بعيدة المدى المراعية للاعتبارات الجنسانية، ودوريات المشاة الراجلة لتلبية الاحتياجات الأمنية واحتياجات الحماية.

2 - عنصر الشرطة

74 - حتى 22 تشرين الثاني/نوفمبر، كان عنصر الشرطة قد نشر 1 623 فرداً، من بينهم 1 238 من أفراد وحدات الشرطة المشكّلة (199 امرأة) و 385 من أفراد الشرطة المقدمين من الحكومات (118 امرأة)، من أصل القوام المأذون به وهو 1 410 أفراد من وحدات الشرطة المشكّلة و 591 من أفراد الشرطة المقدمين من الحكومات. وواصلت البعثة العمل من أجل زيادة عدد النساء في وحدات الشرطة المشكّلة وحددت الحاجة إلى إعطاء الأولوية لتحسينات البنى التحتية المراعية للمنظور الجنساني، بما في ذلك الإسكان، وبذل الجهود لتعزيز البيئة المواتية للمرأة. وأنجزت وحدات الشرطة المشكّلة 693 من تدخلات الاستجابة السريعة، و 145 عملية حراسة لكبار الشخصيات، و 627 دورية، و 304 دوريات مشتركة مع أفراد الشرطة المقدمين من الحكومات، و 44 دورية مشتركة مع الشرطة الوطنية الكونغولية، و 3 دوريات مشتركة مع قوة البعثة.

75 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بلغت درجة تقييم الأداء العام لأفراد الشرطة المقدمين من الحكومات 78 في المائة. وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة 5 في المائة عن الفترة السابقة بسبب أفراد الشرطة الذين ألقوا بالبعثة حديثاً والذين حصلوا على درجات تقييم عملياتية ومهنية أقل، على اعتبار أنهم كانوا في بداية مدة خدمتهم. وسيتاح تدريب إضافي للارتقاء بأداء أفراد الشرطة الجدد حتى يبلغ المستوى المطلوب. وقُيِّمت ثماني وحدات شرطة مشكّلة على أساس معايير من قبيل دعم تنفيذ الولاية، والقيادة والتحكم، والتدريب، والانضباط، واستدامة القدرات اللوجستية، والدعم الطبي. وحصلت جميع الوحدات على درجة تقييم مرضية. ووُضعت خطط لتحسين الأداء بغية تصحيح أوجه القصور الطفيفة وزيادة تعزيز أداء الوحدات. ومن أجل الحفاظ على أداء وحدات الشرطة المشكّلة وتحسينه وتعزيز قدرتها على التصدي للتحديات الأمنية، أجريت 17 عملية فحص لسير العمليات و 818 دورة تدريبية و 64 عملية تفتيش تدريبية لها جميعاً.

3 - العنصر المدني

76 - حتى 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، كان يعمل في البعثة 2 146 موظفاً مدنياً (20,8 في المائة منهم نساء)، من بينهم 302 من متطوعي الأمم المتحدة و 34 من موظفي الإصلاحات المقدمين من الحكومات. وهو ما يمثل 91,1 في المائة من الوظائف المعتمدة.

4 - النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء

77 - ظل إطار النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء الخاص بالبعثة وقاعدة بياناته الأساس المعتمد في إعداد صحائف الوقائع التي استُخدمت لدعم الإحاطات المقدمة إلى مجلس الأمن، مرفقة برسوم بيانية توضح الاتجاهات في البيئة الأمنية والعملياتية والعلاقة بين التهديدات التي يتعرض لها المدنيون والتدابير التي تتخذها البعثة. وبالإضافة إلى ذلك، أجرت البعثة تقييمها للأثر الذي يغطي الفترة من نيسان/أبريل إلى تشرين الأول/أكتوبر، وذلك خلال دورة استغرقت يومين ونُظمت يومي 12 و 13 تشرين الأول/أكتوبر. وحدد تقييم الأثر اتجاهات تأثير البعثة على التهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة، والقدرة الوطنية على حماية المدنيين، وتسوية النزاعات، وإقامة العدل، والوفاء بالالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان، والمشاركة الشاملة للجميع في العمليات السياسية، وسيستخدم التقييم لدعم المشاركة السياسية للبعثة وتنفيذ ولايتها.

باء - سوء السلوك الجسيم، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيان

78 - في الفترة بين 1 أيلول/سبتمبر و 31 تشرين الأول/أكتوبر 2022، سجلت البعثة 11 ادعاء جديدا بالاستغلال والانتهاك الجنسيين في حالات وقعت بين عامي 2009 و 2016. وشملت الادعاءات 18 فردا نظاميا بوصفهم جناة مزعومين، و 18 ضحية مزعومة، و 8 شكاوى متعلقة بإثبات الأبوة. وهناك ثمانية من الادعاءات الأحد عشر قيد التحقيق من قبل البلدان المعنية المساهمة بقوات والأمم المتحدة، في حين أنجز التحقيق في ثلاثة من هذه الادعاءات، وتبين أنها غير مدعومة بأدلة فأغلقت ملفاتها.

79 - وكفلت البعثة، بالتنسيق مع كبير موظفي حقوق الضحايا، دعم هؤلاء الضحايا المزعومين الثمانية عشر، بما في ذلك 7 أطفال، وتلقى الأطفال موضوع شكاوى متعلقة بإثبات الأبوة الدعم والمساعدة الملائمة، ولا سيما الدعم الطبي والنفسي - الاجتماعي في الوقت المناسب، وفقا لبروتوكولات مساعدة الضحايا المعمول بها من قبل الجهات المقدمة للخدمات، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

80 - وتمشيا مع سياسة الأمين العام المتعلقة بعدم التسامح إطلاقا إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين، واصلت البعثة تعزيز استراتيجياتها الوقائية، بما في ذلك تقيّماتها الجارية للمخاطر وتنفيذ تدابير التخفيف. ونفذت البعثة، بالشراكة مع السلطات المحلية، ولا سيما مع شبكات الآلية المجتمعية لتقديم الشكاوى، وعددها 43 شبكة، ومنظمات المجتمع المدني، أنشطة مكثفة في مجال التوعية، خاصة في المناطق التي يكون فيها حضور قوي لأفراد البعثة النظاميين. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت البعثة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لكفالة الامتثال لهذه السياسة وإطلاع كيانات الأمم المتحدة المعنية على نتائج تقارير التحقيق والتوصيات ذات الصلة.

ثالث عشر - سلامة أفراد الأمم المتحدة وأمنهم

81 - استمرت، في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، المظاهرات المناهضة للبعثة ولكن بحدّة متناقصة، وشملت عدة حوادث رشق لأفراد حفظ السلام بالحجارة ومحاولة اقتحام مباني تابعة للبعثة عنوة في مونيغي في 1 تشرين الثاني/نوفمبر، وهي المحاولة التي صُدت بدعم من الشرطة الكونغولية. واعترض البعثة معوقاتٍ لحرية تنقلها، بما في ذلك حالات إعاقة لمركباتها واستهدافها بمقذوفات، منها الحجارة. وفي 12 و 13 تشرين الأول/أكتوبر، نظمت البعثة اجتماعات توعية لمواجهة المشاعر المناهضة لها في مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، استهدفت ممثلي النساء والشباب ووسائل الإعلام.

82 - وزادت حوادث الأمن والسلامة منذ التقرير الأخير من 130 حادثا إلى 160 حادثا، بما في ذلك 4 حوادث تتعلق بالنزاع المسلح، و 71 حادثة متصلة بالجريمة، و 51 حالة اضطرابات مدنية، و 34 حالة تتعلق بالأخطار. وتضرر ما مجموعه 91 من موظفي الأمم المتحدة، بمن فيهم 63 موظفا وطنيا (59 رجلا و 4 نساء) و 28 موظفا دوليا (21 رجلا و 7 نساء).

83 - وأحيل واحد وعشرون من المشتبه فيهم إلى محكمة الحامية العسكرية في غوما، التي بدأت محاكمتهم ابتدائيا في 3 تشرين الثاني/نوفمبر في قضيتين تتعلقان بالهجمات على مباني البعثة خلال مظاهرات تموز/يوليه وآب/أغسطس في غوما. وفي 21 أيلول/سبتمبر، أُبلغت البعثة بأن المدعي العام العسكري في روتشورو قد حرك دعوى قضائية تتعلق بالهجوم على مروحية البعثة الذي أسفر عن مقتل ثمانية من أفراد حفظ السلام في تشانزو، بمقاطعة كيفو الشمالية، في آذار/مارس 2022. بيد أن انعقاد

الأمن في إقليم روتشورو يعوق إحراز تقدم في التحقيقات. وبدأت أمام المحكمة العسكرية العليا في كينشاسا، في 12 تشرين الأول/أكتوبر، جلسات الاستئناف في القضية المتعلقة باغتال خبيرين من خبراء الأمم المتحدة في كانانغا في آذار/مارس 2017.

رابع عشر - ملاحظات

84 - تستحق حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وشعبها الثناء على تصميمهما المستمر وقدرتهما على الصمود في مواجهة المجموعة الهائلة من التحديات التي يواجهها البلد. وبفضل الأداء الاقتصادي القوي للبلد، أعدت الحكومة ميزانية قوية تسعى إلى تلبية احتياجات الشعب الكونغولي وكفالة تمويل العملية الانتخابية. وسعت الحكومة أيضا إلى إجراء إصلاحات مؤسسية ضرورية للحفاظ على المكاسب التي تحققت بدعم من البعثة وتهيئة الظروف لسحبها التدريجي والمرحلي. وأشيد بهذه الجهود وأشجع الشركاء الدوليين لجمهورية الكونغو الديمقراطية على مواصلة مرافقة الحكومة في سعيها إلى تحقيق الأهداف المحددة في برنامج عملها في سياق إقليمي ودولي مليء بالتحديات.

85 - وأرحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات والحكومة للتحضير لتنظيم الانتخابات في عام 2023. وتظل منظومة الأمم المتحدة متأهبة للقيام بدورها في المساعدة على تهيئة بيئة مواتية لإجراء انتخابات شفافة وذات مصداقية وشاملة للجميع وسلمية في الموعد المحدد. وفي غضون ذلك، أشجع اللجنة على مواصلة المشاورات مع جميع أصحاب المصلحة لتعزيز المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للنساء والشباب في العملية الانتخابية، وبناء الثقة ونزع فتيل التوترات السياسية.

86 - وباقتراب موعد الانتخابات، فإن القيود المتزايد فرضها على الحيز السياسي وعلى حريتي التعبير والصحافة في سياق حالة الحصار قيود تبعث على القلق. وعلاوة على ذلك، يساورني قلق بالغ من تصعيد خطاب الكراهية والتحرّض على العنف الذي يستهدف الجهات الفاعلة السياسية والطوائف الإثنية والصحفيين والجهات الفاعلة من المجتمع المدني. وأرحب ببيانات الرئيس والحكومة التي تدين هذا الخطاب الخطير وأشدّد على أهمية احترام الحقوق والحريات الأساسية.

87 - ومما يبعث على القلق الشديد ازدياد العنف القبلي في مقاطعة ماي - ندومبي. وأشيد بالجهود التي تبذلها الحكومة والجهات الفاعلة الأخرى لتسوية النزاع بين قبيلتي تيكي وياكا، وأرحب بالاستجابة الإنسانية الجارية حاليا.

88 - وفي مقاطعات كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري، لا يزال انعدام الأمن الذي توجّهه الجماعات المسلحة يلحق ضررا غير مقبول بالمدنيين، ولا سيما بالنساء والأطفال والنازحين. وأشجب استهداف المدنيين من قبل الجماعات المسلحة، المحلية والأجنبية على حد سواء. وأحثها جميعا على إلقاء أسلحتها دون قيد أو شرط والانضمام إلى برنامج نزع السلاح والتسريح وتعافي المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار فيها أو العودة إلى بلدانهم الأصلية.

89 - وتشكل الأنشطة التي تقوم بها حركة 23 مارس ومستوى تنظيمها وقيامها المنتظم بالأعمال العدائية في اتجاه غوما تهديدا واضحا وخطيرا للسلام والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى. وينبغي عدم الاستهانة بطبيعة هذا التهديد وبنطاقه وإلحاحه، وينبغي بذل كل جهد ممكن للتصدي له على الفور. ويجب أن توقف حركة 23 مارس أعمالها العدائية. وينبغي احترام سيادة جمهورية

الكونغو الديمقراطية وسلامتها الإقليمية، ويجب أن يتوقف فوراً ما يُقدّم من دعم لحركة 23 مارس أو أي جماعة مسلحة أخرى، كونغولية كانت أو أجنبية.

90 - وقد أدت الحالة الأمنية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى تفاقم الحالة الإنسانية المتردية أصلاً التي يعاني منها المدنيون، من جراء أمور منها النزوح وعرقلة إيصال المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة إلى آلاف المتضررين. وإذ أُشيد بالجهود الدؤوبة التي تبذلها الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني لتقديم المساعدة في ظل ظروف صعبة، أشعر بقلق عميق إزاء القيود الشديدة المفروضة على إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، لا سيما في المناطق التي تسيطر عليها حركة 23 مارس. ويساورني القلق من النقص المزمن في تمويل خطة الاستجابة الإنسانية، وأحث الشركاء على مضاعفة جهودهم لدعم الاستجابة الإنسانية بتوفيرهم التمويل اللازم.

91 - ويساورني بالغ القلق من التوترات المتزايدة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، وأشيد بالجهود الدبلوماسية التي يبذلها الرئيس الأنغولي جواو لورنسو، والرئيس السابق كينياتا وغيرهما من القادة الإقليميين لتهدئة التوترات وتمهيد الطريق للسلام الدائم والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى. وأرحب بمؤتمر القمة المصغر المعني بالسلام والأمن في المنطقة الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي عقد في لواندا في 23 تشرين الثاني/نوفمبر، وبالقرارات التي اتخذها القادة الإقليميون لوقف إطلاق النار وانسحاب حركة 23 مارس من المناطق المحتلة. وأؤكد من جديد دعم الأمم المتحدة الكامل لخريطة طريق لواندا وعملية نيروبي، بوسائل تشمل الخبرة التقنية والدعم اللوجستي الذي تقدمه البعثة للمشاورات في إطار عملية نيروبي، وأشجع الشركاء على تقديم دعمهم الكامل لهاتين المبادرتين. وتظل البعثة مستعدة للإفادة بقدراتها تمكيناً للتشغيل السريع لآلية التحقق المخصصة المنشأة بموجب خريطة طريق لواندا، ومواصلة دعم المتابعة الناجحة للمشاورات مع الجماعات المسلحة في إطار عملية نيروبي.

92 - وأرحب بالجهود المتضافرة التي يبذلها الشركاء الإقليميون لاستعادة الأمن في الميدان وتهيئة بيئة مواتية لإيجاد حلول سياسية لهذه التحديات، بوسائل تشمل النشر الجاري للقوة الإقليمية التابعة لجماعة شرق أفريقيا. فنشر القوة من شأنه أن يكمل الجهود الدبلوماسية المبذولة حالياً وكذلك عمليات البعثة في مجالي دعم القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وحماية المدنيين. ولتحقيق هذه الإمكانية، أدعو البلدان المساهمة بقوات في القوة الإقليمية إلى التنسيق مع البعثة وضمان إجراء العمليات العسكرية ضد الجماعات المسلحة في امتثال تام للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وأرحب بالخطوات المتخذة لتحقيق هذه الغاية، بما في ذلك مع السلطات الكونغولية ورؤساء الأركان العامة للقوات العسكرية في جماعة شرق أفريقيا، وأشدّد على استعداد البعثة لمواصلة تعزيز التنسيق مع جميع القوات المنتشرة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

93 - وتمشياً مع مبادئ المبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام، فإنني مصمم على كفالة اضطلاع البعثة بالمسؤوليات الأساسية المنوطة بها بأكبر قدر ممكن من الكفاءة والفعالية، مع ضمان سلامة وأمن أفراد حفظ السلام التابعين لنا. وأحث البلدان المساهمة بقوات على الإسهام في جهود البعثة في هذا الصدد بالحفاظ على موقف قوي دافعاً عن الولاية، وأدعو الدول الأعضاء إلى تزويد البعثة بالموارد اللازمة لتنفيذ ولايتها.

94 - وأدين بشدة الهجوم الذي شنته جماعة توويرواندا هو في 30 أيلول/سبتمبر على قاعدة تابعة للبعثة في مينييموي، بمقاطعة كيفو الجنوبية، والذي أسفر عن مقتل أحد أفراد حفظ السلام. وأعرب عن خالص

تعزيزاً لأسرة القتيل من أفراد حفظ السلام. وأذكر بأن الهجمات على أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة من شأنها أن تشكل جريمة حرب بموجب القانون الدولي، وأدعو السلطات الكونغولية إلى أن تحقق في هذا الحادث وأن تسرع بتقديم المسؤولين عنه إلى العدالة.

95 - وتظل الأمم المتحدة ملتزمة باتخاذ الخطوات اللازمة لاستعادة الثقة والاطمئنان بين البعثة والمجتمعات المحلية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. فبالحوار والاتصال المستمرين، يمكن معالجة المفاهيم الخاطئة بشأن ولاية البعثة ودورها التي ربما تكون قد ساعدت على تأجيج المشاعر السلبية تجاه البعثة، وبهما يمكن تجاوز تلك المفاهيم. وأرحب بتعاون السلطات الوطنية والشركاء من المجتمع المدني في هذا الصدد وأتطلع إلى استمرار ما يقدمونه من دعم.

96 - وقد وفرت إدارة المرحلة الانتقالية للبعثة في تنجانيقا أساساً متيناً لتوطيد المكاسب التي تحققت خلال وجود البعثة في المقاطعة. وطلب الرئيس استعراض الخطة الانتقالية المشتركة للبعثة والخطوات التي اتخذها رئيس الوزراء الكونغولي في 15 تشرين الثاني/نوفمبر تحقيقاً لهذه الغاية أمور ستساعد على تحديد الأولويات الأساسية التي يجب أن تركز عليها جهود الحكومة والبعثة وفريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الرئيسيون من أجل التمكين لانسحاب البعثة على نحو متسم بالمسؤولية ومستند إلى الظروف. وفي غضون ذلك، ونظراً لاستمرار التحديات السياسية والأمنية والإنسانية المبينة في هذا التقرير، أوصي بأن يجدد مجلس الأمن ولاية البعثة لسنة إضافية بقوامها الحالي المأذون به.

97 - وختاماً، أود أن أعرب عن امتناني لممثلي الخاصة، بينتو كيتا، على جهودها وقيادتها. وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أعرب عن تقديري وشكري لجميع أفراد البعثة، وأعضاء منظومة الأمم المتحدة، والبلدان المساهمة بقوات وأفراد الشرطة، ومكتب مبعوثي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى، على التزامهم الثابت بتحقيق السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

